



الحمد لله

٥٣ ٢٠١٦
٥١

سلست شهر ماي
الزار لبلج اوردنين وادرس ورو

الجمهورية التونسية
الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار : ع 112 عدد

تاريخ القرار: 25 ماي 2015

قرار

أصدرت الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار التالي بين:

المدعى: شركة "أورونج تونس" في شخص ممثلها القانوني الكائن مقره الاجتماعي بعمارة أورونج المركز العراني الشمالي - 1008 تونس.

من جهة

المدعى عليها: شركة "أوريديو تونس" في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي بحدائق البحيرة ضفاف البحيرة تونس 1053.

من جهة أخرى

بعد الإطلاع على عريضة الداعى المقدمة من طرف "أورونج تونس"، بتاريخ 4 جوان 2014 والمرسمة بدفتر القضايا بكتابه الهيئة تحت ع 112 عدد، والتي تضمنت تظلمها من الممارسات المخلة بالمنافسة النزيهة التي أقدمت عليها شركة "أوريديو تونس"، من خلال تسويقها لعرض تجاري قار تحت تسمية "3G BOX" مكنت من خلاله مشتركيها في سوق الهاتف القار من النفاذ إلى خدمة الأنترنات من الجيل الثالث وخدمة الهاتف القار وذلك عبر شريحة الهاتف الجوال ناسبة إليها مخالفة الإطار التنظيمي وقواعد استقلال موارد الترقيم وذلك لعمدتها توفير خدمة متقللة بشكل غير محدود عن طريق الهاتف القار، الأمر الذي سيؤدي وفق دعواها إلى إنعدام الشفافية وإلى تضارب وتدخل في سوق التفصيل وسوق الجملة، كما عابت على المدعى عليها جنوحها نحو مغالطة المستهلك من خلال تضمينها للإعلان المتعلق خاصة بتوفير استخدام غير محدود لخدمات 3G وموارد غير محدودة من الهاتف القار، وانتهت إلى طلب قول ما يقتضيه القانون في خصوص عرض "3G BOX" الذي عمده المدعى عليها إلى تسويقه وتطبيق أحكام الفصل 74 من مجلة الاتصالات الذي يمنح الهيئة صلاحية اتخاذ الإجراءات التالية بحق المشغل "أوريديو تونس":

- فرض شروط خاصة عليه لممارسة نشاطه
- تسليط خطية مالية بنسبة رادعة تترجم إرادة المشرع ضمن تنقيح الفصل 74 من مجلة الاتصالات حين رفع في نسبة الخطية من 1 إلى 3 بالمائة من رقم المعاملات.
- إيقاف نشاطه المتصل بمجال المخالفات لمدة لا تزيد عن 3 أشهر ولا يمكن إعادة تعاطي النشاط إلا بعد أن يوضع حد للمخالفات موضوع النزاع.

إثر ذلك وبعد المفاوضة القانونية صرح بما يلي:

حيث اتضح أن المدعية لم تحضر الجلسة الحكمية المعينة بتاريخ 25 ماي 2015 رغم بلوغ الاستدعاء إليها بتاريخ 19 ماي 2015 حسب الختم الوارد بوصول الإيداع.

وحيث يستخلص من الأحكام المنظمة لإجراءات التداعي أمام مختلف أصناف المحاكم العدلية والإدارية الواردة في الفصول 49 و75 و79 و205 من مجلة المرافعات المدنية والتجارية والفصل 38 من القانون المنظم للمحكمة الإدارية والفصل 205 من مجلة الشغل، أن عدم حضور المدعى بالجلسة يعد تخلياً عن القضية ويستوجب طرحتها.

وحيث وإن لم تنص مجلة الاتصالات صراحة على جزاء عدم حضور المدعية بالجلسة فإن إجراءات التداعي أمام الهيئة تخضع إلى القواعد العامة للمرافعات المدنية في المسائل التي لم يقع تنظيمها بشكل خاص.

وحيث أن تخلف شركة "أرونج تونس" عن حضور الجلسة التي عينتها الهيئة للبت في القضية الراهنة رغم بلوغ الاستدعاء إليها طبق القانون يعدّ بمتابة التخلّي عن الدعوى واتجه تفريعاً على ذلك الحكم بطرح القضية.

لذا وتأسيساً على كل ما سبق بسطه

قررت الهيئة الوطنية للاتصالات طرح القضية:

وصدر هذا القرار عن الهيئة الوطنية للاتصالات المترکبة من السادة:

هشام بسباس: رئيس

عبد الخالق بوجناح: عضو قار

كريم بن كحلا: عضو

محمد نوبل فريحة: عضو

والسيدة يمينة المثلوفي: عضوة

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

هشام بسباس

